وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

وزارة العدل

نشرة الصحافة اليومية

اليــوم:	الاربعاء
التاريخ :	٢٤-٢-٢٠٢١

القبس
محليات
وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

بيت التمويل الكويتي
Kuwait Finance House

سدد أكثر من 65 مليون دولار مديونيات آلاف الغارمين

«بيتك» يطلق مبادرة إنسانية بالتعاون مع «العدل»

■ «أبشروا بالخير.. بيتك غير» أحدث مبادرات المسؤولية الاجتماعية

حرصاً من مجلس الإدارة في بيت التمويل الكويتي (بيتك) على توسيع نطاق المسؤولية الاجتماعية نظراً للظروف التي تمر بها البلاد في مطلع عام 2020، أوصى بإطلاق مبادرة استراتيجية، بالتعاون مع وزارة العدل، لسداد مديونيات الغارمين المتعثرين الذين صدرت في حقهم أحكام قضائية بالضبط والإحضار، حيث تجاوز المبلغ الذي تم تسديده 65 مليون دولار أميركي وذلك للافراج عما يقارب عشرة آلاف وأكثر ممن استفادوا من البرنامج.

المبنى الرئيسي لـ«بيتك»

الرشود:

جهودنا الاجتماعية محل تقدير محلي وعالمي.. وأرست معايير التنمية المستدامة

> ترحيب واسع وأصداء إيجابية عند الرأي العام
>
> المبادرة وفق معايير مدروسة.. وشفافية كاملة
>
> وفّرت الفرصة للغارمين لممارسة حياتهم الطبيعية مجدداً وبتفاؤل أكبر
>
> تعكس توجّه الكويت إلى العمل الإنساني وتجسّد ريادة «بيتك» في المسؤولية الاجتماعية

أوضح الرئيس التنفيذي للمجموعة بالتكليف في «بيتك»، عبدالوهاب عيسى الرشود، أن الاستفادة من هذه المبادرة تخضع لمعايير وشروط مدروسة من الناحية الشرعية.

وأضاف أن تنفيذ مبادرة المساهمة في تفريج كرب عدد من الغارمين، الذين أثقلتهم الديون من الأسر الفقيرة، وتعثروا بسبب ظروفهم الاقتصادية وعدم قدرتهم على سداد مديونياتهم، يجسد ريادة «بيتك» في المسؤولية الاجتماعية وتحقيق الاستدامة بمفهومها التنموي الشامل، وحرصه على الشراكة الاستراتيجية مع مؤسسات الدولة، بما يعكس رؤية الكويت قيادة وشعباً في العمل الإنساني.

ولفت إلى أن تقديم المساعدة للغارمين عبر سداد ديونهم المترتبة عليهم وفق الشروط، يساهم في التفريج عن كربهم ليتمكنوا من العودة إلى المجتمع وممارسة حياتهم الطبيعية بتفاؤل وأمل كبيرين والحصول على العيش الكريم، مبيناً أن التنفيذ يتم من قبل وزارة العدل والجهات المختصة بسرية وشفافية ومهنية عالية.

وأعرب الرشود عن فرحته بالنتائج الإيجابية لهذه المبادرة التي قدمها «بيتك» بهدف مساعدة الغارمين والتخفيف عن أسرهم، مشيراً إلى أن «بيتك» قام بتطبيق هذا البرنامج في دولة البحرين أيضاً، بالتنسيق مع وزارة العدل البحرينية.

وثمّن الرشود جهود جميع الجهات المعنية، خصوصا وزارة العدل في كلا الدولتين لدورها في إنجاح المبادرة، مؤكداً مواصلة الدور الريادي في المسؤولية المجتمعية، بما يعكس مكانته المرموقة كمؤسسة مالية إسلامية رائدة على مستوى القطاع الخاص وعلى مستوى العالم.

مساهمات متنوعة

وكذلك أوضح الرشود أن «بيتك» قدّم مساهمات متنوعة لدعم جهود الدولة في مواجهة أزمة كورونا، إيماناً بأهمية دوره الوطني تجاه الكويت وأهلها، لافتاً إلى أن البنك ساهم في الحصة الأكبر لصندوق دعم المجهود الحكومي، الذي أعلن عنه بنك الكويت المركزي وقيمته 10 ملايين دينار.

وأشار إلى أن «بيتك» ساهم منفرداً بمبلغ إضافي للصندوق، ليكون بذلك «بيتك» من كبار المساهمين في الصندوق، الذي وضع تحت تصرف مجلس الوزراء لدعم المساعي الحكومية والاحتياجات والتدابير العاجلة في مواجهة أزمة كورونا. وأكد مواصلة الاضطلاع بالدور الوطني والاجتماعي لـ«بيتك» والالتزام بالمسؤوليات تجاه المجتمع والجهات الحكومية والرسمية بمختلف الظروف.

كما أوضح الرشود أن «بيتك» يلعب دوراً محورياً في تحقيق التنمية المجتمعية المستدامة عبر مساهماته، التي تشمل مختلف الأنشطة والمبادرات الاجتماعية في مجالات الصحة والتعليم والشباب والأنشطة البيئية، وتعزيز روح التكافل الاجتماعي ودعم ذوي الاحتياجات الخاصة، والاهتمام بالقوى العاملة وتقديم الدعم المستمر لمؤسسة الكويت للتقدم العلمي وغيرها، لافتاً إلى أن جهود «بيتك» الاجتماعية كانت محل تقدير جهات عالمية ومحلية مرموقة، وارست ركائز الريادة والتميز والاستدامة.

توسعة نطاق التغطية

تجدر الإشارة إلى أن الجزء الأول من البرنامج الذي تم تنفيذه في عام 2020 قد لاقى أصداء إيجابية في المجتمع، مما دفع بيت التمويل الكويتي للاستمرار في هذا البرنامج هذا العام أيضاً، وتوسعة النطاق لتغطية عدد أكبر من الغارمين، شعوراً منه بالمسؤولية الاجتماعية.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاربعاء	٢٠٢١-٢-٢٤	١٥	١٧٠٣٣

الراي

محليات

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

لتحسين مركز الكويت في المؤشرات الخاصة بمكافحة الفساد وتعزيز الشفافية

«نزاهة» تُعزز حضورها... دولياً

| كتب أحمد عبدالله |

تعكف الهيئة العامة لمكافحة الفساد «نزاهة»، على تعزيز تواجدها الدولي، وإبراز جهود دولة الكويت في مكافحة الفساد، مما يُساعد في تحسين مركزها في المؤشرات الدولية الخاصة بمكافحة الفساد وتعزيز الشفافية... هذا ما كشف عنه الاختصاصي في إدارة التعاون الدولي في «نزاهة» ضاري جاسم بويابس لـ«الراي»، موضحاً أنّ هناك جهوداً تبذلها «نزاهة» على النطاق الدولي، لكون الفساد ظاهرة عالمية تعاني منها الدول كافة.

وبيّن بويابس أنّ «قانون إنشاء «الهيئة»، أولى اهتماماً كبيراً بمبدأ التعاون والمشاركة مع الدول والمنظمات الإقليمية والدولية، في مجالات مكافحة الفساد، وجعل القانون أحد أهداف (نزاهة) الرئيسية، تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، والتي أنشئت «الهيئة» استجابة إلى متطلباتها، حيث نصت المادة 6 من الاتفاقية، على أن (تكفل كل دولة طرف، وفقاً للمبادئ الأساسية لنظامها القانوني، وجود هيئة أو هيئات، حسب الاقتضاء، تتولى منع الفساد)».

وزاد أنه بالإضافة إلى ذلك، تتولى «نزاهة» العديد من المهام على الصعيد الدولي، فهي تأتي بأفضل الممارسات الدولية والدروس المستفادة في تعزيز النزاهة والشفافية والمساءلة، وتقوم بتمثيل الكويت في المحافل الدولية المعنية بمكافحة الفساد، وتعمل على متابعة التزامات دولة الكويت في الاتفاقيات الدولية الرامية إلى مكافحة الفساد والوقاية منه.

وأشار إلى أن «لدى (نزاهة) علاقة وثيقة بهيئات مكافحة الفساد حول العالم، فتتبادل معها الزيارات وتشاركها الخبرات والتجارب والدراسات والبحوث، كما تشجع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد الدول الأطراف على توقيع مذكرات تفاهم فيما بينها البعض. وبالفعل وقعت «الهيئة» مذكرات تفاهم عدة مع الجهات النظيرة، من هيئات مكافحة الفساد في العالم، أبرزها وكالة مكافحة الفساد الفرنسية ولجنة مكافحة الفساد والحقوق المدنية بجمهورية كوريا. كما أن «نزاهة» بصدد توقيع مذكرات تفاهم جديدة مع جهات أخرى.

وبيّن أنّ «هذه المذكرات تهدف إلى بناء قدرات موظفي هذه الجهات وتعزيز التعاون بينها في مكافحة الفساد والوقاية منه، من خلال مشاركة وتبادل السياسات والخبرات والممارسات الجيدة، وإجراء البحوث المشتركة ونقل المعارف، كما تشجع هذه المذكرات الأطراف على عقد وتنظيم الندوات والحلقات الدراسية وورش العمل المشتركة».

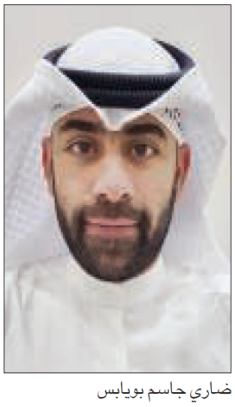

ضاري جاسم بويابس

> ضاري بويابس لـ «الراي»: مذكرات تفاهم مع فرنسا وكوريا... وبصدد توقيعات أخرى

الكويت... والاتفاقيات الدولية

بيّن بويابس أنّ للمعاهدات الدولية قوة القانون، وهذا ما أكدت عليه المادة 70 من دستور دولة الكويت، إلى جانب المادة 177 بأن الدستور لا يخل بما ارتبطت به دولة الكويت من معاهدات واتفاقات دولية، ومن هنا نرى أهمية الاتفاقيات الدولية عموماً.

اتفاقية الأمم المتحدة

تعتبر اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، من أهم الاتفاقيات في مكافحة الفساد، كونها صكاً دولياً، ملزماً قانوناً، فتشجع الدول الأطراف على مكافحة الفساد، من خلال اتخاذ ما يلزم من التدابير الوقائية وتجريم الممارسات الفاسدة وتعزيز التعاون الدولي، في مواجهة الفساد واسترداد الموجودات.

3 اتفاقيات أخرى

اتفاقية الأمم المتحدة ليست الوحيدة، ومن ضمن أبرز الاتفاقيات الأخرى في نفس المجال:

1 - الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد.

2 - الاتفاقية العربية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

3 - اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الأربعاء	٢٤-٢-٢٠٢١	٤	١٥١٠٠

الوسط

محليات

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

«نزاهة» تحيل إشرافي وتنفيذيين في بلدية الكويت وآخرين إلى النيابة

أحالت الهيئة العامة لمكافحة الفساد (نزاهة) إشرافي وتنفيذيين في بلدية الكويت وآخرين إلى النيابة العامة بتهم ارتكاب جريمة التزوير في محرر رسمي وجريمة استعمال محرر رسمي المؤثمة في المواد رقم (257) و(259) و(260) من قانون الجزاء.

وأكدت (نزاهة) في بيان صحفي أمس، عزمها مواصلة الجهود والإجراءات بشأن فحص وجمع الاستدلالات والتحريات في جميع البلاغات الجدية التي ترد إليها.

وذكرت أن ذلك يأتي استمرارا لجهودها الرامية إلى مكافحة الفساد ودرء مخاطره وآثاره وملاحقة مرتكبيه عبر استقبال البلاغات الجدية مكتملة الشروط المقررة بموجب قانون رقم 2 لسنة 2016 ولائحته التنفيذية.

وثمنت دور المبلغين في ممارسة دورهم في مساعدة الهيئة للوصول إلى المعلومات والبيانات اللازمة عن وقائع الفساد مؤكدة في نفس الوقت الالتزام بتوفير أقصى درجات الحماية والسرية اللازمة لهم والتي فرضها القانون واللائحة التنفيذية.

الهيئة العامة لمكافحة الفساد "نزاهة"

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاربعاء	٢٤-٢-٢٠٢١	٣	٣٨٤٦

النهار
annahar
جريدة كويتية يومية سياسية شاملة

محليات

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

«الخدمة المدنية»: 30% نسبة العاملين في مقار العمل الحكومية

كتب فايز الزعل

أصدر ديوان الخدمة المدنية تعميما بناء على تعليمات مجلس الوزراء إلى جميع الجهات الحكومية والهيئات والمؤسسات يقضي بتحديد نسبة العاملين في مقار العمل الحكومية ألا تتجاوز 30% بدءا من صباح اليوم الأربعاء في جميع القطاعات والإدارات لمواجهة انتشار فيروس كورونا، على أن تتولى كل جهة حكومية تحديد النسبة الملائمة لها بما لا يجاوز هذه الحدود وفقا لمقتضيات المصلحة العامة وظروف العمل وفي حالة الحاجة إلى الزيادة يتم التنسيق مع ديوان الخدمة المدنية.

وطالب الديوان جميع الجهات بالالتزام بما جاء في قرار مجلس الوزراء بالالتزام في جميع الأحوال بالاشتراطات الصحية والوقائية التي تقررها السلطات الصحية المختصة، فضلا عن الإجراءات والقواعد وأنظمة الدوام المرنة والعمل عن بعد وفقا لدليل سياسات وإجراءات العودة التدريجية للعمل في الجهات الحكومية الصادر عن ديوان الخدمة المدنية بموجب تعميمه رقم «13» لسنة 2013.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الأربعاء	٢٤-٢-٢٠٢١	٥	٤٢٢٣

القدس
محليات

خفضٍ الدوام لن يؤثر في المزايا والترقيات

أميرة بن طرف

على ضوء قرار مجلس الوزراء بتحديد نسبة العاملين في مقار العمل في الجهات الحكومية بـ30% فقط، كشفت مصادر مطلعة، ان تحديد الموظفين الذين سيعملون في مقار العمل في الجهات الحكومية ومراكز العمل التابعة لها او أولئك العاملين عن بعد، متروك للجهة، وللمسؤولين المباشرين في مراكز العمل.

وذكرت المصادر أن ديوان الخدمة المدنية سيتابع عن كثب مدى الالتزام بالنسبة المقررة، مشيرة إلى أن «عدم ارتياد الموظف لمقر العمل، بسبب تحديد نسبة الدوام، لا يعني عدم ادائه لمهام العمل المطلوبة منه، خاصة ان نظم العمل عن بعد ما زالت متبعة، حيث يحدد المسؤول المباشر المهام الموكلة لكل موظف، سواء كان عمله يتطلب الحضور او العمل عن بعد، مع امكان تدوير الموظفين، مع الالتزام بألا تتجاوز نسبة حضور الموظفين 30% باليوم الواحد، علما ان حالات الاعفاء بسبب جائحة كورونا مستمرة».

وبينت أن الاعفاء من الدوام، أو العمل عن بعد، لن يخل باحتساب ايام الدوام الفعلية للموظفين، فقرارات ديوان الخدمة المدنية تقضي باحتساب ايام الاعفاء وايام عدم الحضور لمقر العمل للعاملين عن بعد، ايام مزاولة عمل فعلية، بالتالي لن يترتب عليها اي خلل في احتساب مدد الخبرة العملية او ايام العمل لاستحقاقات المزايا المالية او الترقيات.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاربعاء	٢٤-٢-٢٠٢١	٤	١٧٠٣٣

الوسط

مجلس أمة

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

الحميدي: تشكيل لجنة حكومية لاسترداد الأموال العامة في قضايا الفساد

أعلن النائب بدر الحميدي عن تقدمه باقتراح بقرار في شأن تشكيل لجنة تتولى اتخاذ الإجراءات اللازمة لاسترداد الأموال المودعة محلياً وفي بعض البنوك الاجنبية الناجمة عن قضايا الفساد والاستيلاء على المال العام وتزويد مجلس الأمة بتقرير دوري عما يتحقق استرداده.

وقال الحميدي في مقدمة الاقتراح بقرار:

تثير قضية الفساد الإداري والسياسي بانتشارها الكثير من المشاكل، وشغل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي بظاهرة تفشي سوء استخدام الوظيفة العامة لتحقيق مكاسب شخصية أو استغلال نفوذ بعض شاغلي المناصب العليا في الدولة، سواء في بعض الوظائف القيادية أو من خلال الانخراط في الحياة السياسية، بل وامتد إلى مرافق هامة في الدولة.

كل ذلك أدى إلى فقد المصداقية في الأداء أو التقيد بالقوانين، محصلة الحرام من المال فتضخمت ثروات البعض، بادية الظهور في البذخ في الإنفاق والتكسب من المشروعات مصحوبة بتهريب الثروات الوطنية وفتح حسابات لغسيل الأموال.

وفي ظل صور من الفساد الإداري في البعض من جهات العمل تكشفت مظاهرة في بلاغات عن الكثير من قضايا المساس بالمال العام أو إهداره، ورغم تضافر الجهود بين السلطتين التشريعية والتنفيذية مصحوبة بإجراءات تقارير اللجان.

وعلى ضوء التوصيات التي تصدر بضرورة محاربة الفساد والقضاء على كافة صورة لذلك أنشأت لجنة حماية المال العام واللجنة المالية والاقتصادية بمجلس الأمة إلى جانب لجان التحقيق في وقائع فساد بعينها نجم عنها الكثير من التوصيات لم تجد لها التنفيذ لصعوبة ملاحقة سراق المال العام في حساباتهم خارج البلاد.

وإلى جانب تلك الجهود صدر القانون رقم 2 لسنة 2016 بتوافق السلطتين في شأن إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد والتي مازالت تعاني الكثير من الصعوبات القانونية والاجرائية في ملاحقة استرداد المال العام ممن قاموا بتهريبه خارج البلاد وفي أكثر من دولة، كان من الصعب ملاحقته والكشف عنه لاسترداده.

لذلك وسعياً لتوحيد الجهود وإرساء القوانين، وتحقيقاً لمزيد من التعاون المحقق لتبادل الخبرات واستقاء المعلومات ومكافحة ظاهرة انتشار الفساد وهو ما يؤدي من خلال التعاون المشترك بين السلطتين إلى إمكان الوصول إلى إرساء قواعد واتفاقيات كاملة تمثل أساس المكافحة ونظم المتابعة وأصول التعاون المشترك بين السلطتين التشريعية والتنفيذية لتبني توحيد التشريعات الحاسمة للقضاء على ظاهرة الفساد وإجراء استرداد الأموال المنهوبة والمسروقة المهربة إلى خارج البلاد.

ولما كان لهذا التعاون سنده من الدستور والواقع وفقاً لنص المادتين (17، 50) من الدستور (للأموال العامة حرمة وحمايتها واجب على كل مواطن، يقدم نظم الحكم على أساس فصل السلطات مع تعاونها وفقاً للأحكام الدستور) التعاون من منطلق استهداف الجميع الصالح العام في البلاد. والتعاون في إصدار القانون رقم 2 لسنة 2016 المشار إليه، وإنشاء لجنة حماية المال العام. ولتحقيق مزيد من إجراءات حماية المال العام والصالح العام معاً، لذا فإنني أتقدم بالاقتراح بقرار التالي:

«قيام مجلس الوزراء بتشكيل لجنة يشترك في عضويتها وزراء الداخلية – المالية – شؤون مجلس الأمة والبعض من خبراء المال والاقتصاد تتولى اتخاذ الإجراءات اللازمة لاسترداد الأموال المودعة محلياً وفي بعض البنوك الاجنبية الناجمة عن قضايا الفساد والاستيلاء على المال العام بحكم الوظيفة أو منصب شاغلها وذلك بالاستعانة بالشركات والمكاتب المتخصصة عالمياً العاملة في مجال تتبع الحسابات المرتبطة بقضايا الفساد أو الاختلاس وتزويد مجلس الأمة بتقرير دوري عما يتحقق استرداده من خلال هذه الشركات.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاربعاء	٢٤-٢-٢٠٢١	٤	٣٨٤٦

الراي

قضايا

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

الأول بمرسوم الدعوة والثاني بتصويت الرئاسة

«الدستورية» تحكم اليوم في طعنَيْن بالانتخابات

| كتب أحمد لازم |

تصدر المحكمة الدستورية برئاسة المستشار محمد بن ناجي، اليوم، حكمها في طعني بطلان مرسوم دعوة الانتخابات، وبطلان طعن التصويت لرئاسة مجلس الأمة.وكانت المحكمة الدستورية سبق أن قررت حجز طعن بطلان مرسوم دعوة الانتخابات وبطلان تصويت الرئاسة لمجلس الأمة من المحاميين عادل عبدالهادي ويوسف المحيش والنائب السابق عبدالله الكندري إلى جلسة اليوم للحكم.

وكان المحاميان عادل عبدالهادي ويوسف المحيش، قد طالبا ببطلان مرسوم الدعوة للانتخابات، لوجود خطأ إجرائي وصدوره بعد فض دور الانعقاد، مؤكدين أنهما طعنا بعدم دستورية العملية الانتخابية، التي تمت بتاريخ 5 / 12 / 2020، وعدم دستورية الإجراءات الممهدة لها، لما شابها من مخالفة دستورية لنص المادة 71 من الدستور، لعدم عرض المرسوم رقم 150 لسنة 2020 على مجلس الأمة في جلسة غير عادية، كما نصت عليه المادة.

وطالبا بقبول الدعوى شكلاً، وفي الموضوع ببطلان عملية الانتخاب برمتها، التي أجريت بتاريخ 5 / 12 / 2020 في الدوائر الخمس كاملة، وبعدم صحة عضوية مَنْ أعلن فوزهم، لبطلان المرسوم وما يترتب على ذلك من آثار تخص بطلان المرسوم بطلاناً مطلقاً، وزواله بأثر رجعي، واعتباره كأن لم يكن، اعتباراً من 7 / 11 / 2020، وذلك وفق مواد القانون.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الأربعاء	٢٤-٢-٢٠٢١	٨	١٥١٠٠

الجريدة

أحكام قضائية

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

«التمييز» ترفض الاعتراف بالجامعة الأميركية في أثينا وتعتبرها كياناً تجارياً

حسين العبدالله

حسمت محكمة التمييز الإدارية برئاسة المستشار فؤاد الزويد، أمر المقبولين من أساتذة الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب المبتعثين إلى الجامعة الأميركية بأثينا، بعدم الاعتراف بها، معتبرة أنها لا تعدو أن تكون كياناً تجارياً فقط.

وأكدت «التمييز» في حيثيات حكمها، أن الثابت من تقرير اللجنة الفنية التي أوفدتها وزارة التعليم العالي لدولة اليونان عدم توافر المعايير الفنية والأكاديمية في الجامعة المذكورة، وأنها، 02

طبقاً لتقرير اللجنة بتاريخ 2010/12/14 «لا تلتزم بالمعايير والشروط الأكاديمية والتعليمية، وأنها مجرد مكتب تجاري لبيع الشهادات العلمية لمختلف المراحل الدراسية، ولم يصدر لها ترخيص من وزارة التعليم العالي باليونان، وأن الوزارة أصدرت مذكرة للسلطات الأمنية المختصة لإغلاق الجامعة بالشمع الأحمر، ومصادرة لوحاتها وأختامها، لأنها لا تمتلك رخصة عمل، ولم تقدم طلباً لإصدارها».

وقالت إن الشهادة التي حصل عليها الطاعن صدرت عن جامعة ليس لها كيان قانوني، ولم يصدر لها ترخيص عمل ببلادها، وأن التحاق الطلبة بها طبقاً للقرارات الصادرة عن وزارة التعليم العالي سابقاً... لا يرتب لهم الحق في اعتماد شهاداتهم التي صدرت بالمخالفة للقواعد التي وضعتها الجهة الإدارية، وأخصها القرار رقم 20 لسنة 2000.

وأوضحت أن ذلك يأتي حرصاً على المصلحة العامة، واحتراماً لقاعدة المساواة وتكافؤ الفرص بين الحاصلين على المؤهل ذاته في جامعات الكويت، وحتى لا يزاحمهم في سوق العمل من لا تتوافر في شهاداتهم أي معايير فنية أو أكاديمية تؤهلهم للمنافسة فيه.

وأضافت أن اعتماد إنهاء بعثة المطعون ضده وتعيينه بوظيفة أستاذ مساعد بهيئة التدريس تم على زعم أنه حصل على درجة الدكتوراه، وتوفر بشأنه شرط التأهيل العلمي اللازم لشغل الوظيفة، في حين أنه فاقد له، لما هو ثابت يقيناً- وفق ما قطعت به أحكام القضاء- من أن الجامعة التي حصل منها على شهادته لا تلتزم بالمعايير والشروط الأكاديمية والتعليمية، ولا تعدو في حقيقتها أن تكون مجرد مكتب تجاري لبيع الشهادات العلمية، وليس لها كيان قانوني، ولم يصدر لها ترخيص عمل، ومن ثم فهي غير جديرة بالاعتراف بها، أو الاعتداد بشهاداتها أو معادلتها بمثيلاتها التي تمنحها جامعة الكويت.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الأربعاء	٢٤-٢-٢٠٢١	١-٢	٤٦٦٧

النهار
annahar
جريدة كويتية يومية سياسية شاملة

محطات دولية

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

أمرته بتسليم إقراراته الضريبية في تحقيق جنائي قد يقوده إلى السجن

لا عفو ولا حصانة.. المحكمة العليا تحاصر ترامب

نيويورك- الوكالات: سيتعيّن على الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب تسليم إقراراته الضريبية بعدما رفضت المحكمة الأميركية العليا التماسا طلب فيه نقض قرار قضائي صادر بهذا الخصوص، ما يعبد فتح تحقيق جنائي بحقه يمكن أن ينتهي بتوجيه اتهام له.
وبقرار صدر بالإجماع ومن دون أي تعليق، ردّت المحكمة العليا طعنا تقدّم به محامو ترامب وطلبوا بموجبه إلغاء قرار محكمة فيدرالية كانت قد أمرت مكتب «مازار» للمحاسبة بتسليم الإقرارات الضريبية والحسابات المصرفية الخاصة بالرئيس السابق على مدى ثماني سنوات إلى مدعي مانهاتن سايروس فانس الذي يطالب بها منذ أشهر. وحاليا غالبية قضاة المحكمة العليا من المحافظين، وكانت قد أمرت ترامب في يوليو 2020 بتسليم المدعي هذه الوثائق لكن محامي ترامب طعنوا بالمدة التي تغطيها الوثائق المطلوبة. ورد فانس في بيان قائلا «العمل مستمر».
وجلسات التحقيق الذي يقوده فانس مغلقة وهي تجري أمام هيئة محلفين. ولم يدل فانس باي تصريح علني حول التقدّم الذي تم إحرازه. ولا أحد يعلم متى يختتم التحقيق أو ما إذا سيتم إطلاق ملاحقات قضائية بموجبه، وهو أمر إذا ما حصل سيشكل سابقة، إذ لم يسبق أن لوحق رئيس سابق أمام القضاء.
وركّز التحقيق بادئ الأمر على مبالغ مالية دُفعت عام 2016 قبل الانتخابات الرئاسية إلى عشيقتين مفترضتين للملياردير الجمهوري، وبات الآن يشمل مسائل تتعلق بالاحتيال الضريبي أو الاحتيال في التأمين أو الاحتيال المصرفي. وأفادت وسائل إعلام أميركية أن المحققين استجوبوا في الآونة الأخيرة موظفين في «دويتشه بنك» الذي تطالما كان الداعم المالي لترامب ومجموعته «منظمة ترامب» وشركة التأمين أون التابعة له.
وأعادوا استجواب محامي ترامب السابق مايكل كوهن المحكوم بالحبس ثلاث سنوات، ويقضي عقوبته في الإقامة الجبرية وكان قد أبلغ الكونغرس أن ترامب وشركته يضخمان بشكل مصطنع أو يقللان من قيمة أصولهما للحصول على قروض مصرفية أو خفض الضرائب.
وإذا صحت هذه الشبهات ووجهت التهم الى ترامب، فانها يمكن ان تعرض الرئيس السابق لاحتمال عقوبة السجن. وخلافا للجنح الفيدرالية، فان انتهاك قوانين الولايات لا يمكن ان يخضع لعفو يصدره رئيس أميركي.
وتحقق الدعية الديموقراطية لولاية نيويورك ليتيسيا جيمس أيضا في مزاعم الاحتيال المصرفي هذه والاحتيال على التأمين في اطار شكوى مدنية.
من جانبه، قال دونالد ترامب في بيان إن تحقيق فانس «هو استمرار لأعظم مطاردة سياسية في تاريخ بلادنا». وأضاف: «ما كان يجب على المحكمة العليا أن تسمح بذلك، لكنهم فعلوا».
وتابع ترامب بالقول «هذا شيء لم يحدث أبدا لرئيس من قبل، كل شيء مستوحى من الديموقراطيين في موقع ديموقراطي تماما، مدينة وولاية نيويورك، ويسيطر عليها تماما ويهيمن عليها عدو لي، الحاكم أندرو كومو».

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الأربعاء	٢٤-٢-٢٠٢١	١٧	٤٢٢٣

وفيـــات

الوفيات

- طيبة أحمد محمد المتيعب، أرملة/ إبراهيم خليل العمران، 83 عاماً، (شيعت)، تلفون: 99658482، 66476074، 90076962، 66278378
- إبراهيم حمد إبراهيم العلي، 61 عاماً، (شيع)، تلفون: 97494492
- سالم شجاع فهد حميد العجمي، 79 عاماً، (شيع)، تلفون: 99700098، 99898495
- منيرة عبدالله حسن الرشيد، أرملة/ خالد عبداللطيف العتيقي، 83 عاماً، (شيعت)، تلفون: 55284455، 99862132
- لطيفة عيسى محمد علي، زوجة/ لفته جبر الظفيري، 78 عاماً، (شيعت)، تلفون: 67657439
- أميرة علي حسين العوض، أرملة/ عبدالعظيم عباس حسين العوض، 67 عاماً، (شيعت)، تلفون: 99737479، 66220300
- باسمة دندن سعد مزيعل، 59 عاماً، (شيعت)، تلفون: 55222058
- سامي موسى محمد الفرحان، 74 عاماً، (شيع)، تلفون: 99774664، 96016333، 99047099
- حسن محمد هيف القحطاني، 72 عاماً، (شيع)، تلفون: 99889797

«إنّا لله وإنّا إليه راجعون»